

وسائل التيسير

لشرنا قبل ذلك التقرير الذى وضعت اللجنة العلمية لجامعة دار العلوم ،
ورفعة إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف برأى الجامعة ،
الاستاذ نجيب حنانه رئيس الجامعة .

وقد استمرت اللجنة العلمية بعد ذلك فى البحث الذى بدأته
لتيسير اللغة العربية ، وانتهت إلى المبادئ التى نعملها فيما يأتى :

اللغة العربية كسائر اللغات خصائص فى كلماتها وأصاليها وتراكيبها ؛ ومن
هذه الخصائص ما يرجع إلى ضبط أواخر الكلمات أو أشباه الأواخر ، ومنها
ما يرجع إلى تغيير صيغ الكلمات لإيجاد كلمات جديدة مشتقة من غيرها ،
ومنها ما يرتبط بترتيب الجملة وصوغها .

وقد جرى علماء النحو ووضعوا كتبهم على أسلوب الإفاضة الشاملة
والبحث العميق فى الالتقاط ومواقعها من الأعراب وأسباب بنائها وأسهبوا فى
ذكر العلل وسطروا الشروط وقسموا المباحث أقساماً وبوبوها تبويهاً مفصلاً
ومزجوا ذلك بأدلة من الفلسفة اللغوية وصاغوا علوم اللغة صوغاً وضعوا له
الاصطلاحات والتعاريف ذات القيود المنطقية الجامعة المانعة وساروا فى كل
هذا على أسلوب دقيق عميق فى شتى المسائل التى لاغنى للتعلم فى البحث عن
الامام بقسط كبير منها .

نعم إن طائفة من الأسباب والعلل التى مزجوا بها بحوثهم ليست كبيرة الأثر
من الوجهة العملية ، ولكن طائفة منها لها فى تكوين الجمل وصوغها وأصول
الكلمات واشتقاقها شأن يقدره الباحث عن أسرار اللغة ، وإذا كان الحرص
عليها فى مراحل التدريس العالى لا بد منه .

على أنا ، ونحن بصدد تيسير القواعد لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية

نرى أن كثيراً من ذلك ليس له بالتعبير الصحيح صلة ، ولا يمت إلى فهم الأدب برابطة ، فمن الصواب أن نخفف أعباءه عن المتعلمين في مرحلة هم أشد ما يكونون عناية فيها إلى الحاجة باللباب ، وإلى الاستزادة من دراسة جيد الأساليب ، وبلغ المأثور ، مما يزيد الثقافة ، ويشجذ الفكر والقلم .

ويحمل بنا ألا نفعل عن حقيقة لا ريب فيها ، وهي أن التغلب على ما في الألسنة من عجمة ، وعلى ما في الأقلام من انحراف ، وأن النهوض باللغة العربية وأدبها لا يكون بدراسة القواعد النحوية ، فما عهدنا نبوغاً في فنون القول أو في قوة التعبير كان عماده دراسة هذه القواعد ، فكبار الكتاب ، وذوو الأقلام المرهفة ، لم يستمدوا براعتهم مما درسوا من قواعد النحو وتبع عله ، بل من التوفر على دراسة الأدب وتفهم أساليب الكتاب والشعراء .

على أنه لا جدال في أن دراسة طائفة صالحة من القواعد العربية أمر لا بد منه ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الطائفة لا ينبغي أن تعدو القدر الذي يساعد على التعبير السليم ، وعلى تفهم العبارات الصحيحة ، وهو قدر يسير هين التحصيل ، لا تضج منه الأفهام ، وليس منه ما أفاض النحاة في تسطيره ، وكدوا الهمة في شرحه .

ولقد عني أبناء دار العلوم منذ فجر النهضة الحديثة في مصر بتيسير القواعد العربية ، فكانت أولى المراحل هي التي قام بها فريق من خيرة أبناء دار العلوم ، وهم المرحوم حفي بك ناصف وزملاؤه ، في سلسلة كتب القواعد العربية التي وضعوها للمدارس ، وساروا في تأليفها على نظام متدرج ، يسائر مدارك المتعلمين . وآخر كتاب في هذه السلسلة حوى خلاصة القواعد العربية بأسلوب سهل قريب المتناول ، حسن التبويب والوضع والنظام ، خال مما في بطون الكتب من فلسفة وعلل ، وقد سارت عليه المدارس حيناً ، وكان مرجعاً لمن يريدون التحصيل في يسر وسهولة ، وبعد عن التعقيد ، وخلص من الإفاضة التي ليس لها أثر عملي .

ثم وإلى أبناء دار العلوم من بعدهم حلقات الإصلاح وتابعوا الخطا في

التيسير وشفعوا هذا بكتب وضعوها ، كانت عوناً للتلاميذ وخير مرشد للمدرسين ،
وهي شاهد بفضلهم ودليل على ما بذلوا من جهود متواصلة في النهوض بالقواعد
وتدريسها على أسلوب حديث .

وإننا نرى تسمياً لحلقات التيسير التي قام بها إخواننا أن نخطو خطوة أخرى ،
فانه من الحق ، ونحن بصدد تيسير السبيل للثقافة ، أن نفكر في اللباب من كل
شيء ، وأن نعني بتذليل الصعاب في طريق طلاب اللغة العربية الناشئين

وإننا لا نرمي بالملاحظات التي سنبديها أن نغض من قيمة القواعد العربية ،
أو أن نلوي الجهود عن الاهتمام بها ، أو أن نسد السبيل أمام من يريدون
التعمق في البحث فيها ، والتوفر على درسها ، فما غايتنا إلا تذليل الصعاب أمام
طلاب المدارس الابتدائية والثانوية ومن في مستواهم

إن طلاب هذه المدارس إنما يدرسون اللغة العربية لغاية خاصة ، هي الثقافة
العامة ، وهذه الغاية إنما تتحقق بالاهتمام بدراسة النصوص القرية المنال ،
وتفهم الأساليب العربية تفهما ينهض بلغة التلاميذ ، ويقوم ألسنتهم ، ويرقى
بعباراتهم ، وينمي الذخر الأدبي واللغوي لديهم ، ويجب إليهم دراسة
الأدب العربي ، والاستفادة من كتبه القديمة والحديثة ، على قدر ما تصل
إليه مقدرتهم

ولا شك أن الوصول إلى هذه الغاية يستدعي الاكتفاء من القواعد بالقدر
الضروري الذي له أثر في اللغة الصحيحة ، أما التفصيل العميق فلا يتسع له الزمن
الذي خصت به اللغة العربية في المدارس التي أشرنا إليها ، ولا تقوى عليه عقول
الناشئين ولا جهودهم ، التي يجب أن يكون لكل مادة من مواد المنهج نصيب منها
نقول إن قصدنا من التيسير الذي سنشير إليه إنما هو فائدة التلاميذ ، أما من
يريدون التخصص والتوفر على دراسة القواعد العربية والتعمق في تمحيص كتبها
القديمة والحديثة كطلاب المعاهد العالية ، فهؤلاء لهم وجهة خاصة ، وميدان

الدرس والتحصيل أمامهم فسيح ، والزمن موفور ، ولهم أن يتعمقوا كما يشاءون ،
فإن الغاية التي يسعون إليها تستدعي ذلك التعمق .

فنحن أذن بصدد فريق خاص من المتعلمين ، نريد أن تيسر لهم سبيل تحصيل
اللغة العربية وأدبها ، ولسنا في هذا بعيدين عن الصواب ، فيما نعتقد ، فإن لنا من
التجارب الواسعة ما يساعدنا على النهوض بهذا العبء .

وإننا نسوق الدليل على ضرورة التيسير معتمدين على أصول التربية والتعليم ،
وعلى اللغة العربية والغرض منها :

فأما أصول التربية فإنها تقتضي أن نختار للمتعلم من المواد الدراسية ، ومن
الحقائق ، ما يفيد ويلائم عقله ، ويتصل بحياته ويحقق الغاية من أيسر السبل

وهذا يتطلب ألا نحشر في المناهج ما لا يستسيغه ذوقه ، أو ما يثقل على عقله
أو يحمله عناء ضئيل الثمار ، وما نشك في أن طائفة كبيرة من الحقائق التي سطرت
في كتب القواعد النحوية لا يحتاج إليها المتعلم في مدارسنا العامة ، لا في حياته
ولا في ثقافته ، ولا في تفهم اللغة وأدبها تفهما عميقا نافعا ، ولا في دراستها
دراسة مجدية محققة للارتفاع التام بها

فليس من الصواب إذن أن نسير سيرا تقليديا وأن نسطر في المناهج حقائق
على غير أساس سوى أنها قد سطرت في الكتب وارتضاها المؤلفون قديما
أو حديثا ، ويجدر بنا أن نعود إلى النهج الذي يتطلبه التعليم الصحيح ، وألا نتشبث
بالتمسك بحقائق نعتقد في قرارة يقيننا أنها غير ملائمة لعقول التلاميذ .

وأما الغرض من اللغة العربية فواضح ، وهو أنها أداة للتفاهم وعون على
الثقافة ورمز للقومية ووسيلة لدرس الذخر الأدبي والارتفاع به ، وفي مقدمته الكتاب
الكريم والسنة النبوية الشريفة . واللغة ليست إعرابا أو بناء ، بل هي الثروة الأدبية
من جيد القول ، وما الإعراب إلا وسيلة لمعرفة أسباب الضبط الصحيح للكلمات ،
فحسبنا منه ما يبلغ بنا هذه الغاية

وعلى هذه الأسس سننظر في القواعد النحوية لنرى ما يتصل منها بالغاية التي من أجلها وضعت .

وإن اتخذ هذا المبدأ أساساً للبحث ليصل بنا إلى وضع الأصول الآتية :

١ - تترك التعاريف النحوية بتاتاً ، فإن الأمثلة التي تمر بالسمع وبالنظر وتعال العناية من الشرح والتفهم أجدي في فهم القواعد فهما عملياً وفي تعرف وظيفة الكلمة في الجملة وارتباط هذه بما لها من حكم إعرابي أو غير إعرابي وأدعى إلى محاكاة المتعلم لهذه التراكيب ، وإلى طبع لسانه على التعبير الصحيح . وهذه الطريقة ، طريقة عرض العبارات الصحيحة على المتعلمين ، هي الطريقة الطبيعية في تعلم اللغات والالمام بخصائصها .

على أنا حين نلجأ إلى الأمثلة لتعرف القاعدة لا نبعد عن الأصول المنطقية فالتعريف بالمثال صحيح متداول في الكتب القديمة والحديثة

٢ - يجتنب من الألفاظ الاصطلاحية ما لا داعي إليه ، ونوجه ذهن المتعلم إلى وظيفة الكلمة في الجملة وما أفادته من معنى ، وإن بعض الألفاظ الاصطلاحية يمكن الاستغناء عنه بعبارات أقرب فهماً وأيسر منالاً للتعلم مع الوفاء بالغرض الذي من أجله وضع الاصطلاح . وسنشير إلى ذلك فيما يلي :

٣ - إن الغرض من الاعراب هو ضبط أواخر الكلمات ، وبيان سبب هذا الضبط ، وحسبنا أن نعبر عن هذا بطريقة موجزة ، وليكن أساسه فهم وظيفة الكلمة في التركيب .

٤ - لا داعي للتعرض لاعراب ما ليس لاعرابه أثر عملي في فهم الجمل أو ضبط الكلمات ، كأدوات الشرط وصيغتي التعجب ونحو ذلك مما سنشير إليه بعد .

٥ - لا داعي للتعرض لعلامات بناء الماضي والأمر وأحوالها المختلفة فإن

ضبط الآخر فيهما يكاد يكون طبيعياً في جميع الأحوال ، وليس النص على ما بني عليه الفعل إلا تعبيراً عن الأمر الواضح المحسوس

٦ - لا داعي للنص على بناء الحروف ، ما دام المتعلم قد عرفها بهذه الحالة الخاصة ، فهذا النص إنما هو من قبيل تقرير الواقع الذي لا يحتمل تغييراً .

٧ - القواعد القليلة الورد لا يبحث فيها إلا عند الضرورة ، على أن يكون ذلك بإيجاز مثل عمل (لات) وحكم المفعول معه

٨ - ترك القواعد التي لا أثر لها في ضبط الكلمات أو طرق اشتقاقها كشروط عمل اسمي الفاعل والمفعول ومواضع الابتداء بالنكرة وبمجيء الحال معرفة أو من النكرة إلى غير ذلك .

وسنسير في بحثنا على ضوء هذه الأصول ثم ننظر إلى ماسطر النحاة في كتبهم قديماً وحديثاً :

إن القواعد النحوية التي دونت نوعان :

(الأول) نوع لا حاجة بنا إليه ، فليس له أثر لا في التعبير السليم ، ولا في الضبط الصحيح ، وليس الاغضاء عنه مما يعوق التفاهم ، وليست دراسته ضرورية للغة العربية ، باعتبارها أداة علمية أو حيوية

(الثاني) نوع يرجع إلى ضبط الكلمات وصوغها وتطابقها وترتيبها في الجمل . ونفصل كل هذا فيما يلي :

النوع الأول

الموضوعات التي لا داعي للتعرض لها ولا ضير من إغفالها وهي المباحث الآتية :

١ - الكلام وتعريفه والتعرض للمفيد وغير المفيد من التراكيب .

٢ - تعريف الاسم والفعل والحرف تعريفاً مطولاً ، ويكفي أن تعرض

الأمثلة ، فيدرك المتعلم حقيقة المعرف من الأمثلة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

٣ - ما يختص به كل منها من ميزات كالجر والتنوين والنداء ودخول أل وتافعلت وأتت ويا افعل . ونون أقبلن . . . ، إلى غير ذلك مما أفاضت الكتب في تفصيله .

٤ - الميزان الصرفي : فانا لانزن الكلمة إلا إذا عرفنا أصلها . ولقد جرت المعاجم على ضبط الكلمات بذكر أمثلة مشهورة تساعد على ذلك دون الالتجاء إلى الوزن بالقاء والعين واللام وبحروف الزيادة

٥ - أحرف الزيادة التي جمعت في قولنا (سألتمونيها) فان معرفة أصل الكلمات وتفرع بعضها من بعض بالطريقة اللغوية يغنى عن هذا

٦ - تعريف أنواع الفعل . ويكفي أن تدرك من الأمثلة

٧ - علامات كل من الماضي والمضارع والأمر . فهذه العلامات لا أثر لها

في إدراك حقيقة الفعل أو نوعه ، وليست هي التي يعتمد عليها المتعلم في هذا

٨ - أوزان المزيد والمجرد من الأفعال ، ويكفي أن تعرف الصيغ المختلفة

الأفعال المزيدة بطريقة أساسها تنمية الكلمات حين شرحها في دروس المطالعة ودروس المحفوظات وغيرها ، مع ذكر ما يتفرع منها من أنواع المزيد دون تعرض للوزن الصرفي

٩ - الجامد والمتصرف من الأفعال ؛ فهذا البحث توقيفي وسيعلم الطالب

مالا يتصرف وما يتصرف تصرفا تاما أو ناقصا في ثنايا الأمثلة التي تساق في درس القواعد والأدب والنصوص والمطالعة لتنمية الكلمات ولن يخطر ببال المتعلم أن يسأل عن مضارع ليس أو عسى مثلا

١٠ - الاصطلاحات الخاصة بأنواع الصحيح والمعتل مثل :

سالم - مهموز - مضعف - مثال - أجوف - ناقص - لفيف

مقرون - لفيف مفروق

ويكفى أن نشير إلى أن المعتل هو ما اشتمل على حرف علة ، وأن هذا الحرف قد يكون في الأول أو في الوسط أو في الآخر أو في موضعين من الفعل . وهذا كاف في إدراك الحقيقة المقصودة ، ويساعد على معرفة ما يترتب عليها من حذف أو تغيير في بعض أحوال الإسناد أو التصرف . وسنرى أن هذه الأحوال إنما تدرس بالطريقة العملية ، حين التعرض لتنمية الكلمات تنمية لغوية في أثناء شرحها .

١١ - التام والناقص :

تعالج الأفعال الناقصة من حيث معناها كما تعالج الكلمات الأخرى التي يحتاج المتعلم إلى معرفة معناها .

أما من حيث العمل الإعرابي فتعتبر الأفعال الناقصة (التي تعمل) كأنها قيود للجملة الاسمية كما سنشير إلى هذا بعد .

١٢ - ما تختص به كان . من حذفها وحدها أو مع اسمها أو مع خبرها أو معها . وليترك هذا إلى القواعد العامة التي تميزها اللغة ، وهي حذف ما هو معلوم فنشرح ما يرد من هذا .

١٣ - مواضع لزوم الفعل ومواضع التعدي . فإن المتعلم سيدرك عوامل التعدي وال لزوم في خلال البحث عن تنمية الكلمات تنمية لغوية

١٤ - بناء الماضي وبناء المضارع .

أما بناء الماضي على الفتح أو على الضم فهو بناء طبيعي يجري به اللسان في حالاته بطريقة طبيعية كذلك ، بعد معرفة طاقة من الأمثلة التي تمر في خلال المطالعة وغيرها .

وبناء الأمر كذلك . ونكتفي في هذا الباب بالإشارة إلى بناء المضارع في خلال تكوين الجمل تكويناً إنشائياً وتغيير الأفعال تبعاً لإسنادها للضمائر

١٥ - إعراب أدوات الشرط ، فليس لإعرابها كبير أثر . ويكفى أن

تعرف معانيها وما يدل منها على زمان أو مكان أو غير ذلك . وتعالج كما تعالج الكلمات الأخرى التي تتطلب شرح المعنى .

١٦ - أدوات الشرط غير الجازمة . فان فهم معانيها هو المقصود بالذات .

١٧ - الجامد والمشتق من الأسماء : نوعا الجامد ، اسم ذات واسم معنى .

لا داعي لهذا ويكفي أن تعرف التصرفات المختلفة لبعض الكلمات في ثانيا التنمية اللغوية في خلال شرح الكلمات وسيدرك المتعلم أن المشتقات إن هي إلا كلمات تنشأ من التنمية اللغوية .

١٨ - شروط عمل اسمي الفاعل والصفة المشبهة ؛ وحسب المتعلم أن يعلم من خلال فنون التعبير أن بعض الكلمات تشبه الأفعال وتجري على نسقها فتعمل عملها أحيانا . . وأن عدم الإلمام بهذه الشروط لا يفوت على المتعلم شيئا مادامت التراكيب الصحيحة التي نسوقها شواهد لعمل المشتقات ستكون نموذجاً يحتذى حين إنشاء جمل تشبهها .

١٩ - الصفة المشبهة .

تعتبر كلمة من الكلمات الجارية على الأفعال وتدل على صفة من الصفات .

٢٠ - الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

٢١ - شروط ما يصاغ منه اسم التفضيل :

لا داعي لسرد كل الشروط فبعضها لا يتجه إليه الذهن كصوغ اسم التفضيل من الفعل الناقص أو الجامد .

ولتعالج الحالات السائغة بطريقة عملية مقرونة بإنشاء التراكيب .

٢٢ - المجرد والمزيد من الأسماء وأوزان ذلك :

يعالج هذا في خلال التنمية اللغوية للكلمات على مثال ما أشرنا إليه في المجرد والمزيد من الأفعال .

٢٣ - شروط المثني وشروط الجمع :

لا داعي لسرد هذا ، فليس إغفال هذه الشروط مما يسبب خطأ ، اللهم إلا في

حالة واحدة تتطلب أن يوجه إليها النظر بضرب أمثلة لها وهي جمع الصفات التي على وزن أفعل أو فعلاء .

٢٤ - ما يطرد فيه جمع المؤنث السالم . لاداعي لهذا .

٢٥ - المؤنث الحقيقي والمجازي واللفظي والمعنوي :

التأنيث والتذكير يدركان بمعرفة مدلول الكلمة ، فليترك هذا للتعلم يصل إليه بفظته . وهناك طائفة من الالفاظ التي تتطلب الرجوع إلى اللغة لمعرفة وجوب تذكيرها أو تأنيثها ، وهذه يدرسها المتعلم على أنها جانب من اللغة .

٢٦ - النكرة والمعرفة :

من البديهيات أن يدرك المتعلم ما يدل على معين وما لا يدل من الكلمات ، إذا عرف مدلولها . فلا داعي لتعريف النكرة والمعرفة ولا لتقسيم المعرفة إلى أقسامها السبعة المعروفة .

٢٧ - أنواع المعارف :

(أ) لاداعي للتعرض للمعرف ، بأن ، ولا للمعرف بالاضافة ولا للمعرف بالنداء . فادراك أنها معارف لا يحتاج إلا إلى فهم المعنى .

(ب) الضمير :

لا داعي للتفصيل في أنواع الضمير : البارز والمستتر جوازا أو وجوبا والمتصل والمنفصل وما يختص بالرفع أو بغيره وما يشترك بين الرفع والنصب أو بين النصب والجر ؛ فليس لكل هذا أثر لا في ضبط الأواخر ولا في فهم المعنى . ويكتفى بمعرفة التغيرات التي تعترى الضمائر في أحوال الاسناد المختلفة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث حين التعرض للأمثلة العملية كما سنشير إلى ذلك .

(ج) العلم :

يكتفى بفهم معنى الاصطلاحات الثلاثة : الاسم والكنية واللقب . ولا

داعى للتعرض لتقسيم العلم إلى مفرد ومركب إضافي وإسنادي ومزجي ، ولا لحكمها من حيث الترتيب بينها . ولا داعى أيضاً لعلم الشخص وعلم الجنس .
(٥) جملة الصلة وشروطها :

إن الإخلال بشروط الصلة وبما يجب أن تحويه من عائد ، وبحالات حذف العائد ، كل هذا يفهم إذا كان للطالب إلمام بنظم الكلام وتذوق وجوه التعبير فلا داعى إليه .

٢٨ - المبنى من الاسماء :

هذا البناء طبعى أو شبيه بذلك ، فلا داعى للتعرض له ولا للنص على نوع البناء فليس كل هذا مجالا للخطأ .

٢٩ - شروط الظرف والمصدر إذا نابا عن الفاعل : لا داعى لهذا فالإلمام بأساليب اللغة كفيلاً بالوقاية من الخطأ فيه .

٣٠ - الابتداء بالنكرة :

لا داعى للبحث فى هذا ، فالشروط التى سردها النحاة تنتهى بأن أساس الابتداء بالنكرة يرجع إلى الافادة ، وهذا من البديهيات التى لا تحتاج إلى بحث أو قواعد .

٣١ - شروط معمولى (لات) :

استعمال لات ، إنما هو تركيب خاص قليل الورد وله صيغة خاصة . ويكفى النص عليها فتتضح الشروط المطلوبة .

٣٢ - لام الابتداء : إن هى إلا حرف يزداد فى بعض التراكيب شأن الحروف الأخرى التى تزداد ولاداعى لاسم خاص بها ولا لسرد مواضعها

٣٣ - أحوال المفعول لأجله من حيث النصب والجر وقلة ذلك أو كثرتة :

لاداعى لهذا ويكفى البحث فى حالة نصبه فقط

٣٤ - شروط نصبه : لاداعى للتعرض لها فلا طائل تحتها .

٣٥ - المفعول معه وتعين نصبه أو تعين العطف أو جواز الأمرين :
لاداعي لهذا فالموضوع من أساسه قليل الورد ، وهذه الإفاضة في الشرح
لا توازي مايجنى من فائدة عملية

٣٦ - عامل الحال : لاداعي لهذا

٣٧ - صاحب الحال : يفهم دون حاجة إلى التعرض للبحث . فصاحب
الحال هو الموصوف في المعنى

٣٨ - مواضع وقوع الحال معرفة أو جامدة : لاداعي لهذا فليس له أثر
أعرابي أو معنوي

٣٩ - نداء مافيه ال : لاداعي لهذا

٤٠ - صيغ الاستغاثة والندبة :

تشرح على أنها تراكيب خاصة يقصد بها تأدية معان معينة ولاداعي لاعرابها

٤١ - الاعلال والابدال : لا داعي للإسراف فيه ولا لاستقصاء شروط
قلب حروف العلة ويكفي أن توجه الذهن إلى قلب بعض الحروف في خلال
التنمية اللغوية وتصرف الكلمات

٤٢ - الاغراء والتحذير : تشرح الصيغ من جهة معانيها ولاداعي لاعرابها

٤٣ - الاختصاص : يعتبر صيغة خاصة كالاغراء والتحذير

٤٤ - الاشتغال : يستغنى عن التفصيل في أحواله المختلفة . ويعرب المنصوب
مفعولا به دون تعرض للفعل الذي نصبه . وحالة الرفع لا تحتاج إلى نص خاص

٤٥ - متعلق الجار والمجرور والظرف وحذفه الخ لاداعي لهذا فلا طائل
تحت ، والمعنى كفيلا بالإيضاح المنشود

٤٦ - أحوال المضاف ليا المتكلم وأحوال المنادى المضاف ليا المتكلم :

لاداعي لهذا .

٤٧ - إعراب صيغتي التعجب وشروطهما الخ : لا داعي لهذا وتكفي الإشارة إلى أنها صيغ خاصة ، مع شرح المراد منها .

هذه طائفة من الحقائق التي لا نرى ضررا في إغفالها ولا كبير فائدة يجنبها المتعلم منها من حيث اللغة أو من حيث الفهم أو من حيث ضبط أو آخر الكلمات .
فإن قال ذهنه بها يستنفد من الزمن والجهد ما يجدر بنا أن ندخره لفهم أساليب اللغة وفنون البلاغة ودراسة الجيد من المأثور .

النوع الثاني :

وهو أقسام :

- (أ) قواعد إعرابية لضبط أو آخر الكلمات أو شبه الأواخر ،
- (ب) قواعد لغوية لتنمية الكلمات وصوغها صوغا صرفيا
- (ح) قواعد تتعلق بالتغيير التطابق الاتباعي في التذكير والتأنيث والافرد والتثنية والجمع
- (د) قواعد تتعلق بتركيب الجمل وترتيب كلماتها . ولنشر إلى كل قسم منها .

القسم الأول

الموضوعات الإعرابية :

وللتغيير الإعرابي سريان :

(أولها) أدوات تعمل عملا خاصا . ومنها ما يدخل على المفردات . وهذه هي النواصب والجوازم وحروف الجر . ومنها ما يدخل على الجمل الاسمية فيغير الأثر الإعرابي لأحد جزأيا وهي النواسخ

(وثانيهما) وظيفة الكلمة في الجملة . وينطبق هذا على الموضوعات الآتية :

المبتدأ - الخبر - الفاعل - نائب الفاعل - المفعول - الحال -

التمييز - المستثنى - المنادى - (المضاف إليه) - العطف وحروفه -
التوكيد المعنوي - البدل - عطف البيان - تابع المنادى

وهذا القسم الاعرابي هو الذي نعتبره مرتبطاً بالغاية من النحو. وهو خلاصة
سهلة التحصيل هينة الادراك. وإليك بيان ذلك :

١ - فالأدوات العامة التي تدخل على المفردات محصورة ، وهي متفاوتة في
كثرة دورانها . فإذا اتجهت العناية في الدرس إلى كثير الدوران منها كان ذلك
تيسيراً وتذليلاً للموضوع .

وبما يرتبط بتيسير البحث ألا تتعرض للتفصيل في ناصب الفعل بعد حتى
ولام التعليل ولام الجحود وأو والفاء والواو . ونكتفي بأن نقول إن الفعل
منصوب بعد حتى مثلاً أو بعد الفاء دون تعرض لأن الناصب ، أن ، المحذوفة
ولا لجواز الحذف أو وجوبه .

ويجدر بنا أيضاً أن نفكر في تعبير آخر بدل كلمة الجحود ، في لام الجحود
فالمبتدئ . لا يستسيغ هذه الكلمة ، وليس هناك ضمير أو نقص في أن نقول : اللام
التي تقع بعد كان المنفية فتؤكد نفيها .

٢ - والأدوات التي تدخل على الجمل الاسمية وهي النواسخ تدرس مع
الجمل الاسمية ، ويشار إلى أنها قيود لها فتعالج من الوجهة المعنوية ، ثم يشار إلى
ما تحدث من تغيير في أحد جزأي الجملة . فنقول في « أن » ، مثلاً إنها نصبت الجزء
الأول من الجملة وأن الثاني باق على حاله ، ونقول في « كان » ، إنها غيرت الثاني
والأول باق على حاله ، ولا داعي للنص على أن الجزء الأول المرفوع تغير
وصار اسماً لكان ، ولا أن الجزء الثاني المرفوع تغير وصار خبراً لأن ، ولا ضرر
في أن نقول في إعراب « كان الجو صحواً » ، الجو مبتدأ وصحواً خبر وقد نصب
بكان . وفي إعراب « إن النيل حياة مصر » ، نقول : النيل ، مبتدأ منصوب بأن
و « حياة » ، خبر .

٣ - والاعراب المرتبط بوظيفة الكلمة يرجع إلى الموضوعات التي أشرنا إليها.

وما يجعل هذا القسم سهل المنال أنه مبني على فهم معنى الجملة وما تؤديه كل كلمة من الفائدة. فلنجعل أساس الطريقة في دراسة هذه الموضوعات تكوين الجمل تكويناً متدرجاً ، فنبدأ بالجملة السهلة ونضيف إليها من الكلمات ما يؤدي معاني خاصة يقصدها المتكلم وتتطلبها الإبانة. وبعد التحصيل وفهم وظيفة الكلمات فهما تاماً نذكر الألفاظ الاصطلاحية لربط الحقيقة في الأذهان. ولا يتطلب البحث إلا الاصطلاحات الآتية وهي :

مبتدأ - خبر - فاعل - نائب فاعل - حال - تمييز - مستثنى - صفة - عطف - تأكيد - ظرف - منادى.

وهناك اصطلاحات نرى أن تعالج ببعض التصرف وهي :

١ - البديل : المطابق - الاشتمال - بدل البعض من الكل - وهذه كلمات توضح سابقاتها أو تحدد المراد منها. ونستطيع أن نسميها (كلمات موضحة لما قبلها) فلها حكم ما قبلها.

٢ - البديل المبين : لا داعي إليه

٣ - عطف البيان : يستغنى عنه فهو - على بعض الآراء - من البديل المطابق ، على أنه في حقيقته إيضاح لما قبله فيسمى بما سمي به البديل

٤ - المفعول المطلق : يعبر عنه بأنه كلمة متممة للفعل

٥ - المفعول لأجله : كلمة تبين السبب ، وهي متممة للفعل كسابقه .

٦ - المفعول معه : أمثله قليله لا تستدعي اصطلاحاً خاصاً . ويمكن أن نعبر بتعبير عام يدل على المعنى المقصود وهو كلمة تدل على المصاحبة ، .

٧ - المفعول به . ويمكن أن يسمى مفعولاً ويكون هو المفعول الذي يختص بالكلمة دون سائر المفاعيل التي نستغنى عن وضع أسماء اصطلاحية لبعضها

٨ - المضاف إليه : كثيراً ما يضل المتعلم ويخلط لعدم فهمه مرجع الضمير في ، إليه ، فيخطئ . ويسمى المضاف إليه مضافاً ظاناً أن المعنى أنه مضاف إلى ما قبله . وللابتعاد عن هذا الزلل يقال أن الكلمة الثانية متممة للاسم السابق .

٩ - تابع المنادى : يترك ونجى عليه أحكام التابع العادى .
وبعد فهذه طائفة من التغيرات لا تمس الجوهر ولا تؤثر في القواعد النحوية وهي أقرب فهما وأوضح تعبيراً

بهذه الملاحظات نستطيع أن نجعل التعبير عن سبب الضبط أو بعبارة أخرى سبب الاعراب تعبيراً طبيعياً نابعاً من المعنى . ونعتقد أن هذا أيسر وأقرب إلى جعل المتعلم يدرك أن الاعراب إن هو إلا حكم اقتضته وظيفة الكلمة وما تؤديه من معنى في الجملة

وإذا أضفنا إلى هذا ما قلناه وهو أن الطريقة التي تعالج بها هذه المباحث سيكون أساسها صوغ الجمل وتفريعها تفريعاً معنوياً كان الاعراب تعبيراً عما يدركه المتعلم من معاني الكلمات ووظيفتها في التراكيب . ويتحول البحث إلى بحث في معاني الجمل والكلمات ووظائفها

ونرى أن هذا يدل ما يتوجس منه المتعلمون من خوف حين يطلب إليهم إعراب كلمات في جمل يفهمونها حق الفهم فتعنى عليهم وجوه التعبير ويظنون أنهم حين يطالبون بالاعراب قد انتقلوا إلى دائرة من التفكير تحيط به المعميات .

واتباع هذه الطريقة يجعل الأساس معنوياً وإنشائياً ويغنينا عن الدوران حول موضوعات القواعد دورانا نحويًا ، ويمكننا من أن نجعل دروس القواعد تنبع من شيئين . (أولهما) تكوين الجمل تكويناً إنشائياً متدرجاً على أساس المعاني والحقائق الطريفة . وهذا أجدى من ذلك التطبيق التكويني الذي يجرى على أسس نحوية صماء لا تتصل بالمعنى الطريف ولا بالتفكير فيما هو شائق للتعلم . (وثانيهما)

قطع متنوعة الأغراض يدرسها المتعلم كما يدرس موضوعات المطالعة ثم يوجه ذهنه إلى صوغ جملها ووظائف كلماتها ويقرن ذلك ببيان سبب ضبط أواخرها في إجمال ووضوح .

وإذا ضمنا إلى ذلك أن القسم الثاني من مباحث القواعد (وهو ما سنشير إليه بعد) هو بحث يعالج بتكوين الجمل والافتتان في صوغها كان ذلك من عوامل التيسير الذي له شأن في دراسة هذه المادة

القسم الثاني

مباحث تتعلق بالتغير للتطابق في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتطابق يحى بين المبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال وصاحبها ، ويتصل بهذا مباحث أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر في أحوالها المختلفة فلها بالتطابق وأنواعه صلة .

وتدرس هذه المجموعة من الحقائق عن طريق الأمثلة التي تعرض أمام المتعلم . وهذه الطريقة أجدى وأقرب إلى تحقيق الغرض . وإن المتعلم في المراحل الأولى من تعلمه ليدرك من معلوماته اللغوية التي يكتسبها من المخاطبة وما يسمع ما تتطلبه أحوال التثنية والجمع والتذكير والتأنيث من تغيير تطابق .

ويبدأ في علاج هذا بالجملة الاسمية في حالة الأفراد ، ثم تدرج في صوغ الجمل وإطالتها ونجعل الخبر اسماً (جامداً أو مشتقاً) تارة وفعلًا ماضياً أو مضارعاً تارة أخرى وظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجىء في ثانياً هذه الجمل ما يعترى الأفعال الصحيحة والمعتلة من تغيير عند اتصالها بالضمائر . وإن الأكثر من الأمثلة هو الذي يثبت القاعدة في الأذهان شيئاً عملياً فتصبح طبيعية بديهية الإدراك ، ولا يحتاج المتعلم إلى استظهار قواعد الإسناد المختلفة استظهاراً لفظياً قليل الجدوى .

وما يقرب أحوال التطابق إلى الاستعمال ، حقيقة لا نرى بأساً من الإشارة

إليها وهي أن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة يمكن أن تعتبر ، نائبة عن الأسماء ، . ولعل هذه التسمية أقرب إلى ذهن المتعلم ولا سيما في حالة الاسم الموصول .

ويلاحظ أيضا أن جملة الصلة هي في الحقيقة وصف للموصول ، فهل لنا أن نقبل هذا فتعتبر جملة الصلة صفة للموصول ؟ إن هذا مما يسهل إسائة هذه الحقيقة ويجعل أسباب التغير التطابقى واضحة .

ومما يجدر بنا الإشارة إليه أيضا بصدد الاصطلاحات النحوية موضوع النعت السببي ، وإنا نلج في هذه التسمية بعداً عن عقل المتعلم وأولى بنا أن نلجأ إلى تعبير آخر أوضح وأقرب وهو وصف الشيء بصفة ما يرتبط به ، وبعد أن يفهم المتعلم الحقيقة نرجع إلى اختصار التعبير فنسمى هذا النوع ، وصفاً ، مثل النوع الثاني الحقيقي

هذا . ومما يتمم القسم الاعرابي الذي نحن بصدد أن نشير إلى موضوعات ثلاثة وهي :

١ - علامات الاعراب الفرعية

٢ - الاعراب التقديرى

٣ - الاعراب المحلى .

١ - أما علامات الاعراب الفرعية فهي الألف والواو والياء ثم حذف النون أو إثباتها وحذف حرف العلة في الفعل ثم الكسرة في نصب جمع المؤنث والفتح في جر ما لا ينصرف

على أننا لا نريد بهذا إلا أن نقرب الموضوع للاذهان في الأحوال التي تحتل أسبابا مقبولة ، أما العلامات التي لا نجد لها سببا عقليا أو لا نجد من اليسير إيضاح ما عسى أن يكون لها من أسباب خفية فلا يسعنا إلا أن نلقنها

للمتعلم تلقينا وليس في هذا معضلات تعترض المتعلم أو تثير شبهات فالخطب يسير .

٢ - وأما الاعراب التقديرية فمن وسائل تيسيره ألا تعترض لتقدير الحركة للثقل أو للتعذر . وحسبنا أن نقول إن الحركات لا تظهر على الألف ولا على ما قبل ياء المتكلم ، وهذا طبيعي لا يحتاج إلى إيضاح وإن الضمة والكسرة لا تظهران على الواو والياء .

٣ - وأما الاعراب المحلى فيجىء في المبنيات وفي الجمل ، أما المبنيات فحسبنا أن نعرف أنها لا تتغير ويكفى في إعرابها أن نذكر وظيفة الكلمة ونقول أنها لا تتغير . وأما الجمل فلا داعي للتعرض لمحلها الاعرابي فلا طائل تحت هذا

القسم الثالث

قواعد لصوغ الكلمات صوغاً صرفياً وتفرع بعضها من بعض

وهذا البحث أقرب إلى البحوث اللغوية فهو يتضمن تنمية الأفعال وتصرف بعضها من بعض ، واسمى الفاعل والمفعول وصيغ المصادر .

ويمكن أن نعبر عن هذه الثلاثة الأخيرة بأنها أسماء متصلة بالأفعال . ويستغنى بذلك عن أسمائها الاصطلاحية ، ويشرح كل هذا في ثنايا تفسير الكلمات الكثيرة الاستعمال مع التعرض لتنميتها تنمية لغوية .

وإن الإشارة إلى أن اسمى الفاعل والمفعول والمصدر هي أسماء متصلة بالأفعال يفسر السبب في أنها أحياناً تعمل عمل الفعل .

فليكن طريقنا في هذا القسم طريقاً لغوياً إنشائياً نشرح فيه الكلمات ونذكر ما يتصل بها اتصال اشتقاق ونسرد من طريق التراكيب ومستساغ الجمل ما يجعل البحث نافعا مع الرجوع إلى المعاجم ومعالجة كل هذا تجيء في ثنايا دروس المطالعة والمحفوظات والنصوص الأدبية .

القسم الرابع

قواعد تتعلق بتركيب الجمل وترتيب كلماتها :

ويندرج تحت هذا :

تقديم الخبر وتأخيره وجوباً وجوازاً — حذف المبتدا أو الخبر وجوباً وجوازاً — تقدم خبر كان عليها أو على اسمها — زيادة التاء في خبر ليس وما — تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها — تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه — حكم الفعل إذا نصب ضميرين من حيث الاتصال والانفصال — وقوع الحال والخبر والصفة جملة أو شبه جملة .

فهذه الموضوعات ليس لها أثر في ضبط أواخر الكلمات . وليس لاغفاله من القواعد النحوية أثر في المعنى أو في ضبط الكلمات .

بقي من مباحث القواعد موضوعان : وهما التصغير والنسب ، وقد أجهدا المتعلمين وشغلا أذهان المعلمين ، وكان لهما في التمرينات المدرسية والامتحانات نصيب محضوف بالكد ، ولم يترك واضعو التمرينات وسيلة من وسائل تصيد الأمثلة إلا سلكوها ولم يدعوا كلمة إلا أصابوها بمعاول التصغير والنسب وأرغموها على الإذعان لقواعدهما وإن أبى الاستعمال العربي أو كرهه الذوق الأدبي .

وليت البحث له من الفائدة ما يستدعي كل هذا العناء ، فإن الخطب يسير والكلمات التي وردت في اللغة العربية مصغرة معدودة ولا تحتاج في معرفتها إلا إلى نظرة سريعة ، والحال كذلك في النسب .

ونرى أن أمثل الطرق لدراسة هذين الموضوعين دراسة ناجحة سهلة ، ومعرفة قواعدهما معرفة عملية أن نتخير طائفة من الكلمات المستعملة فعلاً مصغرة أو منسوبة إليها أو التي يسبغ الذوق الأدبي استعمالها كذلك ، ثم نسطرها في هاتين

الحالتين في جدول يعرض على المتعلم للرجوع إليه وتفهم ما اجتواه ، ونجعل الأمثلة المتشابهة متعاقبة ليرى المتعلم ما تشترك فيه من تغير أو خصائص تمتاز بها ، ونستغنى بهذا عن سرد قواعد النسب والتصغير : ونعتقد أن هذه الطريقة مجدية محققة للغرض المنشود

وبعد فهذا رأينا في دراسة القواعد النحوية وتيسير طريقها وهو يكفل تحقيق الغاية وبذلك ما يعترض المتعلمين من صعاب ، وقد أشرنا في خلال البحث إلى مجمل الطريقة التي تتبع وأساس التدرج في تكوين الجمل تكويناً إنشائياً يمتزج بإيضاح ما للكلمات من أثر معنوي دون إسراف في سرد الاصطلاحات أو مبالغة في شرح ما لا يرتبط بالغاية من اللغة وبالاتفاف بها في التفاهم اللساني والكتابي .

ويقيننا أن ما اقترحناه هو خطوة محدودة الغاية إن شاء الله .